

الأصول العامة للفقه المقارن

[143] والجواب عن هذا الاستدلال أوضح من سابقه لان ما ذكره من التعليل لا يكفي لاعطائهم صفة المشرعين أو الحاق منزلتهم بمنزلة النبوة، وغاية ما يصورهم أنهم أناس لهم مقامهم في خدمة الاسلام والالتزام بتعاليمه، ولكنه لا ينفي عنهم الخطأ أو السهو أو الغفلة، على ان لارباب الجرح والتعديل حسابا مع الكثير من روايات هذا الباب لا يهم عرضها الآن. هذا كله من حيث اعتبار ما يصدر عنهم من السنة، أما جعل الحجية لاقوالهم من حيث كونهم رواة ومجتهدين فلذلك حساب آخر يأتي موضعه في مبحث (مذهب الصحابي).
